

بيان صحفي

لا تحرير للبلاد إلا بقطع المحتل وجذوره: عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً

منذ احتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣م حتى الآن وال伊拉克 يرزح تحت سيطرة أمريكا، التي أحكمت قبضتها عليه، وهي تمسك بزمام الأمن والاقتصاد فيه من خلال أمرين اثنين:

الأول: قرار ١٣٣٠٣ الخاص بالعراق في عام ٢٠٠٣م، وهو مرسوم يمدد من خلاله حالة الطوارئ الوطنية، المتعلقة بالأوضاع في العراق، ويكون التمديد سنوياً، ولكن اللافت هو إعلان الرئيس الأمريكي بايدن هذا التمديد، الذي كان في السابق تمديداً سنوياً روتينياً، وكأنها رسالة إلى الحكومة العراقية، والضغط عليها فيما يخص معالجة مشكلة الفصائل المسلحة، لا سيما أنَّ هذا الإعلان جاء بعد تصريحات السفيرة الأمريكية في بغداد ألينا رومانوسكي، يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٣/٥/١٦: "إنَّ العراقيين لا يريدون دولة تسيطر عليها (مليشيات) وأنَّ الولايات المتحدة لن ترحل عن المنطقة"، كما أشارت إلى أنَّ "العراق يمثل أهمية استراتيجية كبيرة لدى واشنطن".

والثاني: بعثة الأمم المتحدة في العراق المعروفة اختصاراً بـ"يونامي" التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ في آب ٢٠٠٣م، ومنذ ذلك الحين، يجدد مجلس الأمن الدولي كل عام ولاية بعثة يونامي وصولاً إلى القرار ٢٦٣١ في أيار الماضي الذي جدد فيه مجلس الأمن ولاية البعثة حتى نهاية أيار ٢٠٢٣، وهذا ما نلاحظه في الدور السياسي الذي تلعبه جينين بلاسخارت الممثلة الدبلوماسية لهذه البعثة، وتكثيفها النشاط السياسي واللقاءات مع مختلف الكتل السياسية حتى الأحزاب التي تمتلك فصائل مسلحة.

ومن خلال هذين الأمرين لا يزال العراق تحت الوصاية الدولية (الأمريكية) حتى بعد خروجه من البند السابع، وهذا يعني أنَّه بلد فقد للسيادة والاستقلال.

أيها المسلمون في العراق: إنَّ المحتل الأمريكي ومنذ إعلانه عام ٢٠٠٣م أنَّه قوة محتلة، لم يكن في نيته إنهاء حالة الاحتلال، وكل ما قامت به أمريكا من أعمال خبيثة توحى بخروجها من البلد، هو محض كذب، وخداع للشعب العراقي؛ ففي عام ٢٠٠٨م عندما أبرمت مع الحكومة العراقية اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي سُوقَت على أنها ستمهد لخروج القوات الأمريكية بشكل كامل أواخر ٢٠١١، ولكن هذه الاتفاقية نظمت في الوقت نفسه العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها، بما جعلها ترسخ وجودها أكثر، فهي تخرج من الباب وتدخل من الشباك، ومع ذلك فإنها عادت عام ٢٠١٤م بطلب من الحكومة العراقية لمحاربة تنظيم الدولة؛ لذلك فإنَّ المعطيات جماعها توحى بأنَّ المحتل الأمريكي لا يمكن أن يترك العراق، وكل تلك الاتفاقيات والقرارات هي لتنبيه وجوده، بل حتى الأصوات التي كانت تتعق بالطالب بخروج القوات الأمريكية نراها قد خفت بعد استلام السوداني رئاسة الحكومة.

أيها المسلمون في العراق: أعلموا أنَّه لا تحرير للبلاد إلا بقطع المحتل وجذوره: عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، فقد حرمَ الشرع أن يكون للكافر على المؤمن سبيل، قال تعالى: **﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِكَافِرِنَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾**؛ لذلك فإنَّ الواجب الشرعي يحتم العمل الجاد وإعداد العدة لإنقاذ هذه المنظومة السياسية التي فرضها المحتل الأمريكي، والعودة إلى الهوية الإسلامية، فلا عزَّ لنا ولا سيادة ولا أمان إلا بالحكم بما أنزل الله بإقامة الخلافة على منهاج النبوة، ويومئذٍ تقطع أيدي وأرجل الغرابة، فيتحرر البلد وتتحقق السيادة.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية العراق